المركز اللبناني للتنمية والتطوير
Lebanese Center for Development

قرار حصرية السلاح في لبنان:
التحديات الداخلية ومسارات التطور المحتملة

إعداد:

الدكتور عماد الحوت

آب
٢٠٢٥

جميع الدراسات الصادرة تعبّر عن رأي كاتبها وليس بالضرورة عن رأي المركز

أولاً: خلاصة القرار والسياق

في ٦–٧ آب/أغسطس ٢٠٢٥ أقرّ مجلس الوزراء اللبناني أهداف الورقة الأميركية المقدَّمة من المبعوث توماس برّاك، وطلب من الجيش إعداد خطة لاحتكار الدولة للسلاح ضمن مهلة زمنية، بوصفها خطوة على مسار وقف الاعتداءات وتثبيت التهدئة جنوباً. حزب الله رفض القرار بشدة ووصفه بـ «الخطأ الجسيم»، مع انسحاب وزراء حركة أمل/حزب الله من الجلسة.

جوهر ورقة برّاك: خارطة طريق لنزع سلاح التشكيلات خارج الدولة مقابل حزمة مكاسب أمنية وسياسية (وقف الضربات، انسحاب موضعي، مسار إعادة إعمار/ضمانات)، مع تأكيد أميركي أن واشنطن لا تستطيع «إلزام» الكيان الاسرائيلي قسراً، ما يثير شكوكاً حول الضمانات.

ثانياً: دوافع اللاعبين الرئيسيين

أ. **الحكومة اللبنانية :**

١. استعادة زمام الشرعية الأمنية وإثبات أن الدولة هي المرجع الوحيد للسلاح، خصوصاً بعد الضغوط الداخلية والخارجية إثر حرب ٢٠٢٤.

٢. القبول بمبدأ "حصرية السلاح" لتحسين موقع لبنان التفاوضي يعطي أمام المانحين والوسطاء الدوليين، والحصول على دعم مالي لإعادة الإعمار والبنى التحتية، خاصة في الجنوب والمناطق المتضررة.

٣. الاستجابة لمطالب أميركية–أوروبية بضرورة تقليص نفوذ حزب الله العسكري كشرط لرفع بعض القيود الاقتصادية أو تجميد العقوبات.

٤. الحفاظ على الاستقرار الداخلي واعتبار أن استمرار حالة "ازدواجية السلاح" يضعف قدرة الحكومة على ضبط الأمن ويُبقي لبنان في دائرة المواجهة المحتملة مع الكيان الاسرائيلي.

ب. حزب الله وحركة أمل

١. يرى الحزب أن سلاحه هو الضمانة الأساسية للحفاظ على معادلة الردع ولمنع الكيان الاسرائيلي من فرض شروطه بالقوة، ويربط مصير السلاح ببقاء التهديد الإسرائيلي.

٢. التنازل عن السلاح أو إدخاله في خطة رسمية لحصرية السلاح قد يُفسَّر كخضوع لإملاءات خارجية، ما يضعف الجهتين أمام جمهورهما.

٣. قد يستخدم الحزب المفاوضات لكسب الوقت، وامتصاص الضغوط، والحفاظ على القدرات الاستراتيجية مخزنة أو موزعة بعيداً عن متناول الدولة.

٤. التحكم في شروط التنفيذ والسعي لربط أي خطوة تتعلق بالسلاح بضمانات حقيقية تشمل انسحاباً إسرائيلياً من مزارع شبعا والغجر ووقفاً كاملاً للانتهاكات الجوية.

ج. الولايات المتحدة والمبعوث توم براك

١. تحقيق هدف استراتيجي أميركي وهو تقليص قوة حزب الله العسكرية بما يخدم أمن الكيان الاسرائيلي، ويخفف احتمالات حرب جديدة على الحدود الشمالية.

٢. إنجاز دبلوماسي لإدارة ترامب، فتحقيق اختراق في ملف معقد سيُسجَّل كنجاح تفاوضي، خاصة إذا تم قبل الانتخابات الأميركية أو محطات سياسية مفصلية.

٣. خلق بيئة إقليمية أكثر هدوءاً تمهد الطريق لمشاريع إعادة الإعمار والاستثمار في لبنان، وتقليل نفوذ إيران في المشرق.

٤. تثبيت نموذج "المقايضة الأمنية" وتقديم حوافز اقتصادية وسياسية مقابل تنازلات أمنية، كأسلوب يمكن استنساخه في ملفات أخرى بالمنطقة.

د. الكيان الاسرائيلي

١. تحجيم التهديد على الحدود الشمالية والتخلص أو تقليص قدرات حزب الله القتالية، خاصة الصواريخ الدقيقة والمتوسطة، بما يقلل كلفة أي مواجهة مستقبلية.

٢. تأمين الجبهة الداخلية، أي اتفاق يؤدي إلى إبعاد حزب الله عن الخطوط الأمامية يعطي الجيش الإسرائيلي عمقاً أمنياً أكبر.

٣. تحقيق مكسب دون حرب شاملة والوصول إلى نتيجة مشابهة لـ "تجريد الحزب من جزء من سلاحه" عبر الضغط الدبلوماسي والاقتصادي بدل عملية عسكرية واسعة.

٤. تثبيت اليد العليا في أي تفاوض إقليمي وإظهار أن الضغط المتواصل يجبر الحزب على تقديم تنازلات.

ثالثاً: تقدير البيئة اللبنانية الداخلية

أ. **البعد السياسي**

انقسام وطني حول مفهوم "حصرية السلاح"؛ هشاشة الائتلاف الحكومي؛ ضغط دولي أميركي–أوروبي يربط المساعدات بخطوات ملموسة.

ب. **البعد الأمني**

الجيش اللبناني يمتلك بنية تنظيمية مهيكلة وانضباطًا جيداً، لكنه يعاني من محدودية في التجهيز والموارد اللوجستية، وخاصة في مراقبة الحدود البرية والبحرية؛ القوى الأمنية الأخرى لديها أدوار مساندة، لكنها ليست قادرة على الحلول محل حزب الله في مناطق نفوذه فوراً؛ أي خطة لـ "حصرية السلاح" بحاجة لآلية انتقالية معقدة.

ج. **البعد الاجتماعي**

بيئة شيعية تعتبر سلاح الحزب جزءاً من الهوية الدفاعية للطائفة في وجه التهديد الإسرائيلي، ما يجعل قبول حصرية السلاح دون ضمانات قوية أمراً غير واقعي بالنسبة لها؛ بيئة سنّية ومسيحية تميل عموماً إلى دعم فكرة احتكار الدولة للسلاح، لكنها تتخوّف من أن يتحول الأمر إلى مساومات سياسية تُبقي السلاح بحجة "الظروف المرحلية"؛ الخطاب المتشنج حول السلاح قد يعمّق الانقسام الطائفي ويُعيد إنتاج خطاب الحرب الأهلية، خصوصاً إذا ترافق مع تحركات شعبية مضادة في الشارع.

د. **البعد الاقتصادي**

معاناة الدولة من أزمة مالية خانقة، ما يجعلها عاجزة عن تمويل أي خطة أمنية واسعة النطاق دون دعم خارجي مباشر؛ ربط حزم إعادة الإعمار والتمويل ب "حصرية السلاح" مما قد يحفّز بعض الأطراف الداخلية على القبول، لكنه قد يُفسَّر أيضاً كـ "رشوة سياسية".

رابعاً: تقدير الموقف الاسرائيلي

أ. **الأهداف الإستراتيجية للكيان الاسرائيلي:**

- خفض الخطر الحدودي وإبعاد قدرات حزب الله عن الشريط الحدودي بما يسمح بإعادة سكّان الشمال تدريجياً.
- تحجيم القدرات النوعية وتقليص المخزون والانتشار لمنظومات الصواريخ والمسيّرات والبنى التحتية العسكرية جنوباً وما حوله، مع آليات تحقق تمكنه من كشف أي إعادة تموضع خفي.

- الحفاظ على حرية العمل العسكري ورفض أي التزام يقيّد الضربات الموضعية إذا رأى خرقاً أو خطراً داهماً، وأن تكون القيود على حزب الله لا على الجيش الإسرائيلي.

ب. قراءة إسرائيل للمسار الأميركي–اللبناني

- يرى الكيان الاسرائيلي أن الخطة الأميركية فرصة لتقليص الخطر من دون حرب شاملة، لكنه يشكّك بقدرة بيروت على فرض "حصرية السلاح" فعلياً، ويتمسّك بآليات تحقق مشددة و"سلم تنفيذ" قابل للضغط والارتداد.
- أي انسحاب موضعي أو خفض للضربات سيرتبط بخطوات لبنانية قابلة للقياس (انتشار الجيش، ضبط المظاهر العسكرية، إغلاق أنفاق/مخازن، إلخ).

ج. محددات داخلية لدى صانع القرار في تل أبيب

- ضغط مجتمع الشمال وعودة آمنة للمستوطنات الشمالية كمقياس للنجاح السياسي للحكومة؛ أي مسار لا يضمن هذا سيُعدّ فشلاً.
- توازن المؤسسة الأمنية–السياسية، فالجيش يدفع نحو ترتيبات تُخفّض المخاطر يومياً، فيما يتشدد بعض الفاعلين السياسيين حيال أي قيود على حرية الضربات.
- الحساسية الانتخابية والرأي العام، إذ أن أي تصعيد أو تنازل سينعكس سياسياً سريعاً؛ لذا تميل الحكومة لخطوات قابلة للتراجع إذا تعثّر التنفيذ اللبناني.

خامساً السيناريوهات المحتملة (٦–١٢ شهراً)

١. السيناريو الأول: تهدئة مشروطة مع تنفيذ انتقائي (الحتمال المقدّر ٤٥%)

التوصيف: تسير الحكومة في تنفيذ جزئي ومرن للقرار، مع خطوات قابلة للقياس على الأرض (انتشار الجيش، ضبط مظاهر مسلحة، نقاط تفتيش)؛ خفض محدود في الضربات الإسرائيلية؛ إبقاء حزب الله على القدرات الاستراتيجية مجمّدة دون تسليمها.

مظاهر هذا السيناريو:

- إبراز الحكومة مؤشرات قياس (خريطة انتشار للجيش جنوباً، نِقاط تفتيش جديدة، دوريات، ضبط أسلحة وإزالة مظاهر مسلحة)؛ طلب دعم مالي ولوجستي محدّد.
- خفض حزب الله الظهور العلني؛ خطاب "حماية الردع"؛ قبول ترتيبات محلية غير مُحرِجة لجمهوره.
- اختبار إسرائيلي للنوايا خطوة بخطوة؛ ضربات موضعية عند الاشتباه؛ ضغط إعلامي لآليات تحقق أشد.

- دعم لوجستي وتقني دولي؛ مسوحات دورية؛ تمويل "صغير–سريع" لمشاريع جنوبية.

مخاطر هذا السيناريو: حادث حدودي يقلب المزاج، اهتزاز حكومي إذا طالت المكابح.

٢. **السيناريو الثاني: تسوية متدرّجة بترتيبات أمنية–سياسية أوسع (الاحتمال المقدر ٣٠%)**

التوصيف: تفاهم لبناني–أميركي–إسرائيلي على تسلسل: خطوات لبنانية (انتشار الجيش، تقييد الحركة العسكرية جنوباً) مقابل خطوات إسرائيلية (خفض الضربات، انسحاب موضعي)، مع حزمة دعم مالي وإنمائي للجنوب، وصيغة "استراتيجية أمن قومي" داخلية تحفظ ماء الوجه لجميع الأطراف.

مظاهر هذا السيناريو:

- قيام الحكومة بتسويقٍ داخلي عابر للطوائف، وسنّ قرارات تنظم الانتشار والضبط.
- قبول حزب الله العملي بقيود جغرافية جنوباً مقابل ضمانات و"حفظ ماء الوجه" سياسياً.
- مرونة إسرائيلية محسوبة في الانسحاب من نقاط محددة وخفض الطلعات "الخشنة".
- تمويل دولي مشروط، رقابة ميدانية، برامج تشغيل محلية لتخفيف الحساسية الاجتماعية.

المخاطر: مقاومة شيعية لأي بند يبدو "نزعاً"؛ تشكّك مسيحي/سنّي في ضمانات الكيان الاسرائيلي؛ حادث كبير يطيح النسق.

٣. **السيناريو الثالث: ارتداد تصاعدي/مواجهة محدودة ثم ضبط (الاحتمال المقدّر ٢٠%)**

التوصيف: حادث حدودي كبير أو خرق جسيم يؤدي إلى جولة من الاشتباكات النارية المحدودة، تتوقف بوساطات عاجلة، مع تجميد أو إعادة صياغة المسار.

مظاهر هذا السيناريو:

- امتصاص الحكومة للصدمة؛ طلب ضمانات أشدّ؛ تُجميد مسارات حساسة إعلامياً.
- رد محسوب من حزب الله لتثبيت الردع ثم خفض؛ خطاب تعبوي داخلي.
- ضربات إسرائيلية مركّزة ثم قبول بوساطة؛ تشدّد أكبر في آليات التحقق لاحقاً.
- إطفاء دولي سريع، ثم توصيات تقنية أكثر قساوة.

المخاطر: توسّع رقعة الاشتباك؛ سقوط حكومي؛ عودة خطاب الشارع الطائفي.

٤. **السيناريو الرابع: انهيار المسار وعودة ما قبل القرار (الاحتمال المقدّر ٥%)**

التوصيف: تفكّك الحكومة أو انسحاب أطراف رئيسية منها؛ فقدان الدعم الدولي؛ توقف أي خطوات تنفيذية؛ ما يعيد الأمور إلى المعادلة القائمة قبل القرار، مع استمرار الاشتباك غير المنظّم.

مظاهر هذا السيناريو:

- تصدّع الحكومة؛ إدارة يومية بلا مسار.
- عودة حزب الله إلى قواعد "الردع المرن" على الحدود؛ تعزيز بنى داخلية.
- ضغط إسرائيلي متقطّع؛ لا التزام بقيود؛ تكريس قابلية العودة للضرب.
- فتور الدعم الدولي؛ اشتراطات قاسية؛ تحويل الموارد لملفات أخرى.

المخاطر: تدهور أمني واقتصادي متسارع، تراجع ثقة المجتمع الدولي بالدولة اللبنانية.

٥. **إجراءات فرعية تعزز السيناريوهات**

- تفعيل صندوق إنمائي جنوبي سريع الصرف يعزّز السناريو الأول والثاني ويخفّف حساسية الثالث.
- مراسيم/تعليمات لتنظيم حمل السلاح وضبطه تعطي الحكومة مكسباً قابلاً للقياس دون صدام مباشر.
- نقاط تحقق مشتركة (لبنان–يونيفيل) تزيد كلفة الخرق.

٦. **عتبات قرار لصانع القرار اللبناني (Decision Points)**

- بعد ٩٠ يومًا : إما إعلان "حزمة مؤشرات" مُحقَّقة (انتشار/ضبط/تمويل) والانتقال للمرحلة التالية، أو مراجعة المسار وإعادة هندسة الجدولة.
- عند أي حادث نوعي : تفعيل قواعد اشتباك مكتوبة، ثم العودة إلى وتيرة التهدئة أو إعلان تجميد مشروط.
- إذا تعثّر التمويل: التحوّل إلى "تنفيذ منخفض الكُلفة" (إجراءات قانونية/مظهرية، تعاون تقني).

سادساً نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر (SWOT)

١. نقاط القوة **(Strengths)**

غطاء قرار حكومي غير مسبوق يفتح باب الأدوات القانونية/الدبلوماسية؛ غطاء دولي داعم يوفّر للحكومة شبكة دعم دبلوماسي واقتصادي؛ توافق مع مطالب جزء كبير من الداخل اللبناني؛ إمكانية استخدام القرار كورقة تفاوضية مع أطراف خارجية بشروط محسوبة.

٢. نقاط الضعف **(Weaknesses)**

قدرة تنفيذية/مالية محدودة للجيش والدولة؛ انقسام داخلي حادّ؛ غياب تسلسل عملي واضح؛ وقابلية التعطيل السياسي بسبب هشاشة الحكومة والائتلافات الداخلية.

٣. الفرص (**Opportunities**)

إمكانية قطف «عائد حدودي» سريع (خفض الخطر، مشاريع إنمائية جنوباً)؛ تحقيق مكاسب أمنية مرحلية مع خفض وتيرة الخروقات والضربات؛ جذب دعم اقتصادي دولي؛ فرصة لبدء مسار خطة الأمن القومي.

٤. المخاطر (**Threats**)

غياب ضمانات مُلزِمة للكيان الاسرائيلي واستغلال إسرائيلي للظرف؛ تأجيج الانقسام الطائفي وتحركات احتجاجية متقابلة قد تطيح بالحكومة؛ رد فعل تصعيدي من حزب الله سياسياً أو ميدانياً؛ انهيار الثقة الداخلية بالمسار الدولي؛ خطر الفراغ الأمني.

ثامناً توصيات عملية لصانع القرار اللبناني

١. **اعتماد تسلسل واقعي** : ربط كل خطوة لبنانية قابلة للقياس (إجرائية/انتشار/ضبط) بخطوة مقابلة للكيان الاسرائيلي (خفض ضربات، إجراءات حدودية)، وتثبيت ذلك في «سِلّم تنفيذ» مكتوب بزمنيات واضحة.

٢. **توسيع قاعدة التوافق الداخلي** : إطلاق مسار «استراتيجية أمن قومي»، مع ضمان عدم توصيفه إعلامياً كنزع أحادي للسلاح بل كإعادة تنظيم القوة تحت سقف الدولة.

٣. **ضمانات متعددة الطبقات** : بدائل عن «الضمان الأميركي الصِرف» (رعاية أوروبية–أممية مالية/ميدانية، صندوق إعادة إعمار مشروط، آليات تحقق حدودية مشتركة).

٤. **تمكين الجيش والأمن** : حزمة دعم عاجلة (تمويل، تجهيز، مراقبة حدود، اتصالات آمنة) مرتبطة بخارطة انتشار جنوباً، لتفادي "فراغ أمني".

٥. **إدارة توقعات الجمهور** : خطاب موحّد يشرح «ماذا نعطي/ماذا نأخذ/متى»، لتقليل الاستثمار في الشكوك والقلق الطائفي.

ثامناً خلاصة تقديرية

القرار فتح نافذة سياسية غير مألوفة منذ عقود. المسار الأكثر ترجيحًا هو **تهدئة مشروطة مع تنفيذ انتقائي** يبقي ملف السلاح الاستراتيجي مُجمّداً لا منزوعاً، رهن الضمانات والتسلسل. نجاح المسار يتوقف على **تبادلٍ متزامن للخطوات** و**توافق داخلي** يقلّص كُلفة التنازلات ويمنع الارتداد إلى مواجهة.